



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مشكلات السلع

الدورة الثامنة والستون

روما، 14-16 يونيو/حزيران 2010

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية

1- نظرت هذه اللجنة، في دوراتها السابقة، في ما شهدته المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية من تطورات، فضلاً عن المواضيع ذات الصلة حول التجارة بالمنتجات الزراعية والأمن الغذائي. وتوجز هذه الوثيقة آخر ما استجدّ من معلومات عن التطورات التي سُجّلت في جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول الزراعة، وبخاصة الوضع الراهن حتى نهاية شهر يناير/كانون الثاني 2010. وستتم مراجعة أي تطورات مستجدة في وثيقة لاحقة تُعرض على اللجنة عند انعقاد دورتها. كما تسلط هذه الوثيقة الضوء على عمل الأمانة الداعم للبلدان الأعضاء في المفاوضات، وتلتزم توجيهات اللجنة حول برنامج العمل.

أولاً - التقدّم في المفاوضات باتجاه اعتماد نص عن الأساليب الخاصة

2- ركّزت جولة مفاوضات الدوحة، منذ شهر يوليو/تموز 2004، عندما تمّ التوصل إلى "اتفاق إطاري"، على التفاوض حول الأساليب الخاصة، والأهداف الرقمية، وتفصيل أخرى تعكس أهداف هذه الجولة وتحدّد شكل الحصيلة النهائية لها. وقد وضع رئيس المفاوضات الزراعية المشروع الأول للأساليب الخاصة خلال شهر يوليو/تموز 2006. وتمّ إصدار خمس نسخ مراجعة منذ ذلك التاريخ، كانت أربع نسخ منها في العام 2008. وقد عكست كلّ من هذه النسخ الجديدة التقدّم المنجز باتجاه تقريب المواقف، والمعايير، والتنقيحات اللغوية بالنسبة إلى قواعد محدّدة. وأبرز مشروع الأساليب الخاصة وجهة نظر رئيس المفاوضات حول التقارب الذي تمّ التوصل إليه بشأن مكونات فردية، إلا أنّ الأطراف في المفاوضات لم تتفق عليها رسمياً ريثما تتم الموافقة على رزمة الأساليب الخاصة كاملة. ففي حين تمّ، على

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

سبيل المثال، التوافق على نطاق واسع على الأساليب الخاصة بإلغاء الدعم للصادرات، لن ينعكس ذلك على شكل تغييرات على مستوى القواعد التجارية ريثما يتم التوصل إلى اتفاق حول الأساليب الخاصة التي تندرج في إطار ركيزتي الوصول إلى السوق والدعم المحلي.

3- وقد شكّل الاجتماع الوزاري المصغّر الذي عُقد في جنيف في الفترة 21-29 يوليو/تموز 2008، والذي استخدم مشروع الأساليب الخاصة الصادر بتاريخ 10 يوليو/تموز 2008 كأساس للمفاوضات، آخر الجهود الجديّة الآيلة إلى وضع اللمسات الأخيرة على هذه الأساليب الخاصّة. وبعد الجمود الذي شهده هذا الاجتماع، استئنفت المفاوضات في شهر سبتمبر/أيلول 2008 من خلال اجتماعات ضمن مجموعات مصغّرة حول مواضيع متنوّعة. وتمّ إصدار مشروع منقّح للأساليب الخاصّة في 6 ديسمبر/كانون الأوّل 2008 بما يعكس بعض التقدّم المنجز في الفترة الأخيرة من العام 2008. وتبقى هذه النسخة المنقّحة الأخيرة الصادرة في هذا المجال (حتّى نهاية شهر يناير/كانون الثاني 2010). وقد اضطلع أعضاء منظمة التجارة العالمية بأعمال فنية خلال العام 2009، في حين استمرّت المفاوضات ضمن مجموعات مصغّرة.

4- عقدت منظمة التجارة العالمية مؤتمراً وزارياً في جنيف خلال الفترة من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/كانون الأوّل 2009. إلّا أنه لا يمكن وصف هذا المؤتمر بأنّه اجتماع للتفاوض حول جولة الدوحة، بل كانت الغاية منه إعادة النظر في أنشطة منظمة التجارة العالمية ومناقشة دور هذه المنظمة في المساعدة على النهوض من الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد أعاد الوزراء التأكيد، في خلال هذا الاجتماع، على الحاجة إلى اختتام الجولة في العام 2010 عبر جردة تُنجز في نهاية الفصل الأوّل من العام 2010. كما أنّه من المتوقّع أن يلتقي معاً، في خلال هذه الفترة، مسؤولون رفيعو المستوى في جنيف لتحديد مسارٍ باتّجاه اختتام المفاوضات في العام 2010.

ثانياً - مواقف حول مسائل رئيسية في المفاوضات وانعكاساتها

5- تعكس المرحلة المطوّلة من المفاوضات حول الأساليب الخاصّة أهداف الدول الأعضاء المختلفة لجهة التغييرات في القواعد التي تحكم تجارة السلع الزراعية ودعم إنتاجها.

6- وقد تمثّلت مهمة جولة الدوحة في إقامة نظام تجاري عادل وموجّه نحو السوق من خلال اعتماد برنامج من الإصلاحات الأساسية، والحدّ من كافة السياسات والتدابير المشوّهة للتجارة في الركائز الرئيسية الثلاث المتمثلة في الوصول إلى السوق، والدعم المحلي، والمنافسة في مجال التصدير. إلّا أنّه من المعترف به أيضاً أنّ الزراعة تتسم بأهمية كبرى في التنمية الاقتصادية للدول النامية، وأنّه ينبغي أن تتمكّن هذه الدول من اعتماد سياسات زراعية مساندة لأهدافها الإنمائية، واستراتيجيات آيلة إلى الحدّ من الفقر، بالإضافة إلى الشواغل المرتبطة بالأمن الغذائي وبسبب المعيشة. وتبقى الاختلافات الرئيسية في الآراء مرتبطة بما يأتي: (1) الدور الذي يمكن للتجارة بالمنتجات الزراعية والسياسات ذات الصلة أن تؤدّيها دعماً لهذه الأهداف؛ (2) وانعكاسات التغييرات الطارئة على القواعد التجارية على

قدرة البلدان على استخدام التجارة والسياسات ذات الصلة؛ (3) والتأثيرات المحتملة لهذه السياسات على الشركاء التجاريين.

7- وعلى مستوى الزراعة، يذكر أن عدداً من المسائل لا تزال تشكل مصدر خلافٍ في هذا المجال. فبالإضافة إلى القيود المفروضة على استخدام تدابير الدعم المحلي التي يتم النظر فيها على أساس قدرتها الكامنة على تشويه التجارة، تُعنى هذه المسائل بشكل أساسي بمدى حاجة البلدان المختلفة إلى الحدّ من الحواجز المفروضة على استيراد السلع الزراعية المختلفة. وتلقي هذه الوثيقة الضوء على نقاط الخلاف الأساسية حول الأساليب الخاصة وعلى الحجج الكامنة وراءها. وعلى الرغم من أن نقاط الخلاف هذه لا تشمل جميع الأساليب الخاصة التي يتعين تقريب وجهات النظر حولها، إلا أنها توضح المسائل الأساسية موضوع النقاش.

8- ويتم، بموجب الاتفاقية بشأن الزراعة، ضبط الدعم المحلي للزراعة بهدف الحدّ من الوقوع السلبي المحتمل لهذا الدعم على التجارة الدولية. فقد تمّ، أساساً، تصميم الضوابط المتفق عليها في إطار جولة أوروغواي للتشجيع على إحداث تغيير في أنواع تدابير الدعم غير المرتبطة بالإنتاج أو غير المشوّهة. ففي حين طرأت تغييرات جوهرية على السياسات الخاصة بالمزارع على مرّ السنين تبعاً لهذه الخطوط، تبقى إمكانات توفير كمية كبرى من الدعم المشوّه مرتفعة. وقد أقيمت عملية الحدّ بشكل فعّال من هذه الإمكانيات على عاتق جولة الدوحة.

9- وتعكس الأساليب الخاصة الأخيرة وجود اتفاق على الحدّ من الدعم المحلي العام المشوّه للتجارة (مجموع الفئات الثلاث لتدابير الدعم المشوّهة للتجارة، وهي: الصندوق الكهرماني، والحدّ الأدنى، والصندوق الأزرق) بنسبة 80 في المائة للأعضاء ذوي المستوى الأعلى من الدعم في خلال الفترة الأساسية، وبنسبة 70 في المائة و55 في المائة على التوالي للثلاثين الآخرين من ذوي مستويات الدعم الأدنى في الفترة الأساسية. كذلك، كان من المفترض تقليص الفترة الأساسية للدعم بموجب الصندوق الكهرماني بنسبة 70 و60 و45 في المائة في المستويات الثلاثة. وقد شملت اقتراحات أخرى تغطية الدعم المخصص لكل منتج وتقليص رصد تدابير الدعم والإشراف عليها.

10- وحظي القطن، الذي يتمتع بدعم هامٍ في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باهتمامٍ خاصٍ في المفاوضات، مع الإقرار بأهميته لعددٍ كبيرٍ من البلدان النامية، بخاصة البلدان الأقلّ نمواً. وعلى الرغم من أن القطن قد برز في الركائز الثلاث جميعها لمشروع الأساليب الخاصة، إلا أن النقاشات حول طريقة التعامل مع القطن كانت الأبرز في الركيزة الخاصة بالدعم المحلي. أمّا الاقتراح الأخير فتمثّل في الحدّ من الدعم المشوّه لتجارة القطن (مقياس الدعم الكلي) مع صيغةٍ تفضي إلى تخفيضات في دعم القطن تفوق التخفيضات في دعم المنتجات الأخرى، على سبيل المثال، بحوالي 84 في المائة في حال بلغت نسبة الانخفاض للمنتجات الأخرى 70 في المائة. كما أن حدود الدعم من الصندوق الأزرق للقطن سوف تكون أدنى من حدود دعم المنتجات الأخرى.

11- وشكّلت المفاوضات في إطار ركيزة الوصول إلى السوق محطاً اهتمام البلدان كافة، المستوردة والمصدرة للمنتجات الزراعية في آنٍ معاً. ففي حين ركّزت المفاوضات في مرحلة أولى على مدى تخفيض فئات البلدان المختلفة للتعريفات بشكل عام، ترتبط المشكلة الحالية أكثر فأكثر بالأساليب الخاصة بالاستثناءات من هذه التخفيضات وبآليات الوقاية من المفاعيل السلبية المحتملة لتخفيض التعريفات.

12- وتعكس أحدث الأساليب الخاصة إدارياً عاماً للتخفيض يتوخى أن يكون المعدّل الأدنى لتخفيض التعريفات المثبتة بالنسبة إلى البلدان المتقدمة بنسبة 54 في المائة وأن يُطبق على مدى خمس سنوات. فسوف يبلغ معدّل التخفيض للثلث الأعلى، وتحديدًا المنتجات التي تتجاوز التعريفات المثبتة المطبقة عليها نسبة 75 في المائة، نسبة 70 في المائة، فيما تصل معدلات التخفيض من الثلث الثاني إلى الثلث الرابع إلى 64 و57 و50 في المائة على التوالي. وسيبلغ المعدل العام كحدّ أقصى 36 في المائة في البلدان النامية بالاعتماد على قاعدة التخفيض بمقدار الثلثين التي تمّ الاتفاق عليها في ما يخص البلدان المتقدمة. وسوف تكون التخفيضات في التعريفات أدنى بالنسبة إلى الاقتصاديات الصغيرة الحجم والمعرضة للخطر، في حين تُعفى البلدان الأقلّ نمواً من أيّ تخفيضات.

13- إلّا أنّ كلاً من البلدان المتقدمة والنامية تسعى إلى الحصول على إعفاءات من التخفيضات الكاملة المخطط لها في هذا الإطار. وفي هذا السياق، كان من الصعوبة بمكان التفاوض حول مكونات ثلاثة من مكونات الأساليب الخاصة ألا وهي: السلع الحساسة، والسلع الخاصة، وآلية الوقاية الخاصة.

14- لطالما طالب عدد من أعضاء منظمة التجارة العالمية بتصنيف بعض السلع على أنّها حساسة بهدف معالجة المسائل غير المرتبطة بالتجارة (مثل حماية البيئة). وعلى الرغم من أنّ هذا الإعفاء متاح لجميع الأعضاء، فقد شكّل التدبير الخاص بالسلع الحساسة مصدر اهتمام خاص لبعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي ترتفع فيها التعريفات على عدد ضئيل نسبياً من السلع التي تعدّ حساسة لإحداث تحرير ملحوظ للاستيراد. وقد اتفق الأعضاء على أنّ هذه المنتجات لن تخضع لتخفيضات كاملة في التعريفات، لكنهم اتفقوا أيضاً على أنّه يتعيّن التعويض عن هذا الإعفاء بشكل كبير من خلال توفير حصص إضافية للاستيراد. وبقيت مسألتان أساسيتان ينبغي معالجتهما. تتعلق المسألة الأولى منهما بعدد السلع الحساسة، حيث وصل التخفيض بحسب المقترح الأخير إلى 4 في المائة من الخطوط التعريفية، وهذا يُعتبر انخفاضاً واضحاً قياساً بالأوضاع السابقة [1-8] ¹ في المائة. أمّا المسألة الثانية فتتعلق بحجم الحصّة الإضافية، حيث أنها "لم تكن تقلّ [في المقترح الأخير] عن 4 في المائة من الاستهلاك المحلي"، مع إجراء بعض التعديلات بحسب التعريفات المثبتة الحالية ومدى ابتعاد خفض التعريفات لمنتج حساس ما عن معدلات التخفيض العامّة.

¹ يعني هذا أنّه لم يتمّ التوصل إلى توافق حول عدد محدّد ضمن هذا النطاق. وتبرز نطاقات مشابهة كذلك في أماكن أخرى عدّة من مشروع الأساليب الخاصة.

15- وفي النصف الأول من العام 2008، أحرزت مجموعة من أعضاء منظمة التجارة العالمية تقدماً ملحوظاً على مستوى العمل الفني من خلال اعتماد طريقة معينة لتحديد الحصة الإضافية على مستوى الخط التعريفي. إلا أن البعض قد أبدى قلقه إزاء المستوى الفعلي لوصول السلع الحساسة إلى السوق والذي قد ينتج عن هذه المنهجية مقارنةً بالمستوى الذي قد يتأتى عن التخفيض العام للتعريفات. فتعدّ القواعد الخاصة بالسلع الحساسة عنصراً هاماً وخلافياً من عناصر الوصول إلى السوق، حيث يمكن لهذه المرونة أن تغطّي عدداً كبيراً من المنتجات الزراعية الهامة التي تعترض تجارتها عراقيل هامة، ومنها مثلاً منتجات الألبان والسكر.

16- وإنّ المنتجات الخاصة، وهي تدبير يسمح أيضاً بأقلّ من التخفيضات الكاملة المخطط لها ضمن الإطار المذكور، لكن من دون فرض حصة إضافية للاستيراد، ومتوافر للبلدان النامية دون سواها، قد أصبحت مصدراً للخلاف لأنّ المفوضين ينظرون إلى الأساس المنطقي الكامن وراء هذا التدبير والاستخدام المحتمل له بطريقة مختلفة تماماً. ويعتبر مناصرو هذا التدبير أنّه يشكّل أداة أساسية للتنمية بهدف كفاءة الأمن الغذائي، والتنمية الريفية وسلامة سبل المعيشة، من خلال ضمان حماية مستمرة للإنتاج المحلي الذي قد لا يكون تنافسياً في ظلّ عمليات الاستيراد، لكن الذي قد يعتمد عليه عدد كبير من الأسر الفقيرة و/أو الذي يؤدي دوراً أساسياً في الحرص على أن تكون عمليات التحوّل والتنمية الهيكلية مفيدة لجهة تحسين الأمن الغذائي على المستويين الوطني والأسري ولجهة زيادة الفرص المتاحة لتأمين سبل المعيشة. ومن ناحية أخرى، ترى جهات عدّة، من كلّ من البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأعضاء التي لها مصالح في التصدير، أنّ التدبير المتعلق بالمنتجات الخاصة يمكن أن يعيق حصة هامة من صادراتها وأنّه على بعض المقاييس الرئيسية أن تعكس ذلك.

17- وتكمن مصادر الخلاف الثلاثة حول هذه المسألة في ما يأتي: (1) العدد الإجمالي للخطوط التعريفية التي يمكن تسميتها "منتجات خاصة"؛ (2) عدد الخطوط التعريفية للمنتجات الخاصة التي لا تستدعي تخفيضات تعريفية؛ (3) معدّل التخفيضات التعريفية للمنتجات الخاصة المتبقية. وكان موقف مجموعة المفوضين من مجموعة الثلاثة والثلاثين يقضي باعتبار 20 في المائة على الأقل من الخطوط التعريفية منتجات خاصة بحدّ ذاتها، مع إعفاء نصفها من التخفيضات التعريفية، وإخضاع الربع المتبقي لتخفيض بنسبة 5 في المائة والربع الأخير لتخفيض بنسبة 10 في المائة.

18- وقد عُرضَ، خلال الاجتماع الوزاري المصغّر الذي عُقد في يوليو/تموز 2008، عدد من التسويات المقترحة على التوالي. وبناءً على مقترح تقدّم به المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، جرى تحديد العدد الإجمالي للمنتجات الخاصة بنسبة 12 في المائة من الخطوط التعريفية، 5 في المائة منها لا يخضع لتخفيضات تعريفية، على أن يبلغ المعدل الإجمالي للتخفيض بالنسبة إلى جميع المنتجات الخاصة 11 في المائة. وقد اعترضت مجموعة الثلاثة والثلاثين على ذلك لعدّة أسباب منها أنّ ذلك يعني تقليص متوسط التعريفات الإجمالية بمعدّل 19 في المائة بالنسبة إلى الخطوط التعريفية المتبقية والتي تبلغ 7 في المائة، وهو ما يُعتبر معدلاً مرتفعاً جداً. وفي المقابل، اقترحت مجموعة الثلاثة والثلاثين أن تكون الخطوط التعريفية للعدد الإجمالي للمنتجات الخاصة بنسبة 15 في المائة، على ألاّ يخضع 5 في المائة من الخطوط التعريفية لأي تخفيض في التعريفات، فيما قد يبلغ معدل التخفيض الإجمالي 9 في المائة لما تبقى من المنتجات الخاصة.

وقد استعانت الأساليب الخاصة التي صدرت في ديسمبر/كانون الأول 2008 بمقترح المدير العام لمنظمة التجارة العالمية لكن مع إضافة حاشية تشير إلى أن عدداً من الأعضاء من بين البلدان النامية كانت لها تحفظات إزاء الأرقام المشار إليها في تلك الفقرة.

19- شكّلت آلية الوقاية الخاصة العنصر الصعب الثالث لجهة الوصول إلى السوق. إذ يُسمح، بموجب هذا التدبير، لمستخدمي آلية الوقاية الخاصة بزيادة التعريفات إلى ما فوق المعدل المحدد في حال ارتفعت الواردات وتدنى سعرها. أما الأساس المنطقي وراء ذلك فيمكن في منع المفاعيل الضارة المحتملة على الانتاج المحلي. وكانت آلية الوقاية الخاصة موضع اهتمام الاجتماع الوزاري المصغّر الذي عُقد في يوليو/تموز 2008، علماً أنّ المفاوضات انهارت عند هذه النقطة بالذات من جدول الأعمال. إضافةً إلى ذلك، فإنّ آلية الوقاية الخاصة هي أيضاً مسألة لظالما أثارت عدداً كبيراً من التسويات المقترحة. وهناك تباين كبير في وجهات النظر حول المكونات الثلاثة التي تشكّل آلية الوقاية الخاصة وهي: (1) العتبة اللازمة لإطلاق آلية الوقاية الخاصة المستندة إلى الحجم؛ (2) مستوى المعالجة؛ (3) وتواتر استخدام هذه الآلية.

20- وفي ما يتعلّق بالنقطة الأولى، تراوحت المواقف من عتبة 40 في المائة (حيث لا تُطلق آلية الوقاية الخاصة إلاّ عندما تفوق أحجام الواردات مستوى محدد من الاستيراد بنسبة 40 في المائة) إلى عتبة تتراوح بين 10 و15 في المائة. ويرى الداعون إلى أن تكون العتبة بنسبة 40 في المائة أنّ الوصول إلى السوق سوف يكون على المحكّ دون هذا المستوى. أما مناصرو العتبة بنسبة تتراوح بين 10 و15 في المائة، فيشددون على أنّ الزراعة المرتكزة على أصحاب الحيازات الصغيرة شديدة التعرّض للصدّات التي يفتقر المنتجون إلى الأدوات اللازمة للتخفيف من مخاطرها. ووحده بالتالي وجود عتبة منخفضة من شأنه حماية أنظمة الزراعة هذه والفرص الناشئة عنها لتأمين سبل المعيشة نتيجة الزيادات الحادة في الواردات.

21- أمّا في ما يتعلّق بالمعالجة، فكان الاختلاف الرئيسي في المواقف حول ما إذا كان على الرسم الجمركي الإجمالي (أي الرسم الأساسي زائداً الرسوم الجمركية في آلية الوقاية الخاصة) أن يتجاوز مستويات التعريفات المثبتة قبل جولة الدوحة. فقد رأى الجانب الأوّل أنّ تخطّي هذا المستوى قد يمحي المفاوضات السابقة حول الوصول إلى الأسواق؛ فيما رأى الجانب الآخر أنّ آلية الوقاية الخاصة إنّما هي آلية حمائية، وينبغي ربط مستوى المعالجة فيها بالمشكلة المطروحة، شأنها شأن سائر آليات الحماية التي تعتمد عليها منظمة التجارة العالمية (بما في ذلك تدابير الوقاية الزراعية الخاصة الصادرة عن جولة أوروغواي)، وبالتالي فإنّ مسألة تجاوز التعريفات المثبتة مسألة لا تستدعي الاهتمام.

22- ويتمّ التفاوض حول التسويات بشأن مدى إمكانية تجاوز الرسم الجمركي الإجمالي المذكور أعلاه للتعريفات المثبتة ما قبل الدوحة. وتكمن إحدى الإقتراحات في إعطاء هامش طفيف للبلدان لتجاوز هذه التعريفات، لكن مع اقتصار مثل هذه الحالات على عدد أقلّ بكثير من السلع. وهذا الموقف الأخير يعكس القلق من أن تقوم البلدان بإطلاق آليات خاصة للوقاية بشكل تلقائي في كل مرة تستوفى فيها الشروط لذلك. أمّا الجانب الآخر فقد رأى أنّ ما من سابقة

في هذا المجال (مع تدابير الوقاية القائمة) وأنه من غير العملي أو المجدي اللجوء إلى الآلية الخاصة للوقاية على هذا النحو. كما أن الصعوبات على مستوى المفاوضات تفاقمت بفعل اقتراحات التدقيق المزدوج، لا سيما وأنه يتعين إطلاق الآلية الخاصة لوقاية الحجم عندما يتوافر دليل أيضاً على هبوط الأسعار في السوق المحلية. وقد رأت مجموعة الثلاثة والثلاثين أن متطلبات التدقيق المزدوج تتعدى المفهوم المتفق عليه في الأساس للآلية الخاصة للوقاية، ويتعين ألا يكون استخدامها مفروضاً على اعتبار أن ذلك قد يحد بشكل كبير من فعالية هذا التدبير.

23- وتُعنى مسألة رابعة ترتبط بصيغة تخفيض التعريفات بالمعاملة الخاصة بالمنتجات الاستوائية، بخاصة تلك التي تحظى بتفضيلات منذ مدة طويلة. فقد تمّ التوصل، في إطار جولة الدوحة، إلى الالتزام بمعالجة مسألة التطبيق الكامل لتحرير التجارة بطريقة فعّالة بالنسبة إلى المنتجات الاستوائية ولتنوع المنتجات.² كما أن هنالك التزاماً، في الوقت عينه، بمعالجة مسألة التفضيلات الطويلة الأمد، التي يشمل عدد كبير منها المنتجات الاستوائية، الأمر الذي قد يفضي إلى نزاع في ما يتعلق بدرجة التخفيضات التعريفية. وقد ركّزت المفاوضات على وضع قائمة بهاتين الفئتين من المنتجات بهدف تفادي التداخل. فعلى الرغم من أن وثيقة الأساليب الخاصة الصادرة في شهر يوليو/تموز 2008 تعكس اختلافاً في هذا المجال، برزت حركة هامة في خلال هذا الوقت، بخاصة في ضوء الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمنتجين في دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومصدري الموز في أمريكا اللاتينية بالنسبة إلى الخلاف القائم منذ مدة طويلة حول المعاملة التفضيلية لصالح دخول المصدّرين من دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ أسواق الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً - المساعدة الفنية التي توفرها منظمة الأغذية والزراعة

24- استمرت منظمة الأغذية والزراعة في تقديم المساعدة الفنية لدولها الأعضاء في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حول الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات. أما الهدف العام من هذا البرنامج فيكمن في دعم البلدان الأعضاء، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية، لتكون مشاركتها في المفاوضات ناشطة وفعّالة. كما وفّرت المنظمة المساعدة الفنية في مجالات إنمائية أوسع نطاقاً متصلة بالتجارة مثل تطبيق الاتفاقيات الحالية، والجوانب المرتبطة بالصحة والصحة النباتية، وتحليل السياسات التجارية، وبناء القدرات.

25- وإنّ تحليل المسائل المرتبطة بالمفاوضات الذي قامت به منظمة الأغذية والزراعة ودعمها للبلدان الأعضاء قد جاء تلبيةً لاحتياجات محددة نشأت عن التطورات التي شهدتها المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية، مع التركيز بوجه خاص على الحوار البناء بشأن المسائل التي كان من الصعب التوصل إلى اتفاق حولها. وقد اتخذ الدعم

² لمزيد من التفاصيل مراجعة الوثيقة الآتية: TRADE BARRIERS FACED BY DEVELOPING COUNTRIES' EXPORTERS OF TROPICAL AND DIVERSIFICATION PRODUCTS, ICTSD-FAO Information Note 5, March 2008.

الموفّر للبلدان الأعضاء بالنسبة إلى مفاوضات جولة الدوحة بشكل خاص، والمسائل التجارية بشكل عام، أشكالاً مختلفة على النحو الآتي:

- *الملاحظات الفنية والوثائق المختصرة حول مسائل التفاوض.* رداً على طلبات الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك المفاوضين التجاريين في جنيف، استمرت المنظمة في إجراء تحليلات حول مسائل مختلفة يجري التفاوض بشأنها. وشملت المساهمات الأخيرة مسائل مثل السلع الخاصة، وآلية الوقاية الخاصة، والسلع الحساسة، والتعريفات التصاعديّة، والمنتجات الاستوائية وتنوع المنتجات، وانخفاض التفضيلات، والمسائل المتمحورة حول السلع الأساسية، فضلاً عن قواعد منظمة التجارة العالمية في ظلّ الأزمة الغذائيّة.
- *حلقات العمل الإقليمية التوضيحية:* تُعقد ورش العمل هذه بين الحين والآخر في مختلف الأقاليم وفقاً للطلب ولتوافر الموارد من خارج الميزانية. وتتناول حلقات العمل هذه جملة مسائل منها مناقشة التحليلات للمسائل المعروضة للتفاوض في منظمة التجارة العالمية.
- *العروض في جنيف:* يقوم فريق من الخبراء في مجال السياسات التجارية في منظمة الأغذية والزراعة بزيارة جنيف، بشكل دوري، لتقديم العروض حول المسائل المعروضة للتفاوض التي قامت الأمانة العامة بتحليلها. وغالباً ما تُنظّم الندوات بالتعاون مع الوكالات القائمة في جنيف وغالباً ما تكون موجهة إلى المفاوضين المعنيين بالتجارة.
- *المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء:* رداً على الطلبات التي ترفعها البلدان الأعضاء، توفر المنظمة المساعدة الفنية لوضعي السياسات، وللمفاوضين، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني في مختلف البلدان. وتنفذ هذه الأنشطة، في بعض الحالات، عبر مشاريع محددة، فيما تُنفذ الأنشطة الأخرى في إطار الندوات القطرية، وورش العمل التدريبية.
- *الاجتماعات الاستشارية للخبراء:* تُنظّم الاجتماعات الاستشارية هذه بشكل دوري وتعالج محاور متنوّعة من خلال جمع الخبراء بهدف تحليل مسائل محدّدة تختلف حولها النتائج التحليلية، وذلك من أجل تحسين قاعدة الأدلة التحليلية التي يستند إليها الأطراف المتفاوضون.